



## دولة أم ميليشيا

بعد أن تفككت الدولة في منتصف السبعينات، ونشأت على أنقاضها دويلات الميليشيات، مرّ اللبنانيون بتجارب قاسية مع هذه القوى التي تحكمت بمصيرهم، وبدرجات مختلفة، على كافة الأراضي اللبنانيّة. وبعد أن ذاق اللبناني مرارة التعسف الميليشيوي، عاد يحلم بإقامة دولة القانون. لقد أدرك الذين تعاقبوا على مراكز السلطة هذا الواقع، فأفادوا منه ليعلموا في كل كلمة وخطاب، عن عزمهم بإقامة هذه الدولة. وتكرار الوعود في مطلع هذا العهد يعني أن الحكومات السابقة لم تف بها، وكنا نودّ تصديق هذه الخطب في كل مرة، " وإن كان من جرّب المجرب كان عقله مخرب ". ولكن قبل أن ينقطع صدى آخر كلمة من كلمات المسؤولين، نرى أن ما يحدث على الأرض، هو نقيض ما يُعلن على لسان هؤلاء المسؤولين. كم هو مأساوي، أن يحترف الذين يحتلون مواقع السلطة الكذب والرياء في الشأن العام، وأن يصبح هذا السلوك طبيعياً في نظر عامة الناس، ويفقد المجتمع مع هذه الحالة معالم التقدير والتقييم، فيرضخ لهذا الواقع الشاذ ويتحوّل إلى كومة من اليائسين المحبطين، فتموت في نفوسهم نزعة التمرد والتغيير. إن الميليشيا حملت السلاح بحكم الفراغ الأمني، فلم تكن خياراً للمواطنين، بل أمراً مفروضاً بحكم الواقع الشاذ. ومع ذلك اعتبرت تجاوزاتها وانتهاكاتها لحقوق المواطنين جريمة، فكيف نصّف إذاً سلوك الدولة التي تتسلح بالقانون، فتتجاوزته لتعتدي على المواطنين مادياً ومعنوياً. فهي أبشع من ميليشيا وأحط من عصابة.

فالدولة التي لا تحترم قوانينها لا يمكن، ولا يجوز، أن تؤتمن على الحقوق، فهي تمارس الثأر وتسقط جميع مقومات العدالة، وهكذا يتمكّن المجرم من ارتكاب جريمته دون رادع، إذا كان سلطوي الانتماء، كما يدفع البريء ثمن جريمة لم يرتكبها، إذا كان معارضاً لهذه السلطة المافياوية.

إن الحكم الحالي، بالرغم من محاولة تلميع بعض واجهاته، لن يختلف كثيراً عن الحكم السابق، لا بل سيكون في بعض نواحيه أبشع منه، لأنه تحت شعار الحرية يقمع الحريات، وتحت شعار محاربة الفساد يغطّي الفضائح الكبرى، وتحت شعار الأمن يعتدي على المواطنين.

إن اضطهاد الناس وظلمهم واغتصاب حقوقهم، لا يبني الثقة والتضامن في المجتمع، لا بل إنه ينمي الحقد والكراهية في النفوس ويحضّر لأجواء انفجار كبير.

العماد ميشال عون